مجتمع

مناشدات للتخلص من حظر الحجاب في الأولمبياد

دعت منظمات رياضية وحقوقية توماس باخ، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، إلى المساعدة في إلغاء الحظر المفروض على ارتداء الرياضيات الفرنسيات الحجاب، قائلة إن ذلك يقوض الاحتفالات بأول ألعاب أولمبية تراعي المساواة بين الجنسين. وبينما أعلنت اللجنة الأولمبية الدولية في سبتمبر/ أيلول الماضي أنه سيتم السماح للرياضيات المتنافسات في ألعاب باريس بارتداء الحجاب، منعت وزيرة الرياضة الفرنسية أميلي أوديا كاستيرا اللاعبات الفرنسيات من القيام بذلك، قائلة إنهن ملتزمات بالفصل الصارم بين الدين والدولة في البلاد. (رويترز)

نيجيريا: فقدان الأمل بالعثور على عمال منجم أحياء

أعلنت السلطات النيجيرية، أمس الأول، أنّه «لم يعد هناك أيّ أمل» بالعثور على ما لا يقل عن 20 عامل منجم على قيد الحياة بعد مرور أكثر من أسبوع على وقوع انهيار أدّى إلى احتجازهم داخل المنجم. ووقع الحادث في الثالث من يونيو/ حزيران، وأدّى إلى احتجاز عمّال منجم حرفيين تشغّلهم شركة محليّة في قرية غالكوغو في منطقة شيرورو في ولاية النيجر بوسط البلاد. وقال المسؤول في الوكالة الحكومية لإدارة الطوارئ إبراهيم عودة حسيني إنّه «لم يعد هناك أيّ أمل في العثور على عمّال المنجم أحياء». (فرانس برس)

ارتفاع الانتهاكات ضد الأطفال في 2023

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أكد مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة أن نسبة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة خلال عام 2023 زادت بنحو 21% مقارنة بعام 2022، لتصل إلى 32 ألفاً و190 انتهاكاً جرى التحقق منها ارتكبت ضد 22 ألفاً و557 طفلاً في تقرير هذا العام، فيما زادت نسبة قتل وتشويه الأطفال حول العالم في الصراع بقرابة 35%. وجاءت تصريحات المسؤول الأممي، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، في سياق الحديث عن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الذي أدرج لأول مرة قوات الاحتلال الإسرائيلي ضمن القائمة السوداء أو قائمة العار في تقريره المفصل حول الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة الذي يصدر سنوياً. وفي رصده للانتهاكات التي ارتكبت عام 2023، يتطرق التقرير إلى القتل والتشويه والتجنيد والاستغلال الجنسي والتحرش والاغتصاب واستهداف المنشآت المدنية كالمدارس والمستشفيات، فضلاً عن منع دخول المساعدات الإنسانية. واطلعت مراسلة «العربي الجديد» في نيويورك على نسخة مسربة من التقرير الذي رُفع الثلاثاء إلى مجلس الأمن الدولي في نيويورك، ومن المفترض أن ينشر رسمياً اليوم الخميس وسيناقشه مجلس الأمن الأسبوع القادم. ويلفت التقرير إلى أن قرابة 50% من الانتهاكات حول العالم ارتكبتها عناصر مسلحة، وليس قوات أمنية أو جيوش، كذلك أوضح أن الانتهاكات التي استهدفت المدارس والمستشفيات ومنع دخول المساعدات الإنسانية ارتكبت بنسبتها الأعلى من قبل قوات تابعة لعناصر حكومية.

طفل غزي مصاب في مدرسة تديرها الأونروا (إياد البابا/ فرانس برس)

المغرب: تكثيف الاستعدادات لمواجهة الحرائق

الرباط ـ **عادل نجدي**

مع اقتراب فصل الصيف كثّفت السلطات المغربية استعداداتها لمواجهة موسم الحرائق، والعمل لتجنب تكرار ما حصل خصوصاً عام 2022، حين اجتاحت الحرائق خمسة أقاليم شمالي البلاد، والتهمت آلاف الهكتارات، وسبّبت خسائر كبيرة في الأرواح. وعرضت الوكالة الوطنية للمياه والغابات (حكومية) أخيراً خريطة التوزيع الجغرافي لمخاطر اندلاع حرائق الغابات، والتي استندت إلى تحليل البيانات الخاصة بنوعية الغطاء الغابي، واحتمال تعرضه لاشتعال واحتراق، والتوقعات المناخية والظروف الطبيعية للمناطق. كما رصدت الوكالة الوطنية 153 مليون درهم (15,5 مليون دولار) لتوفير التجهيزات والوسائل المطلوبة للحدّ من اندلاع الحرائق، والتي تسمح بتعزيز دوريات المراقبة والرصد والإنذار المبكر، وفتح مسالك الغابات وصيانتها، ووسائل إطفاء النيران، وتهيئة نقاط المياه، وصيانة أبراج المراقبة وتوسيع الأحراج، إضافة إلى إعادة تأهيل المسالك وشراء سيارات جديدة للتدخل الأولي. ونظراً إلى أهمية إجراءات التحسيس (التوعية) والتواصل، نفذت الوكالة بالتنسيق مع وزارة الداخلية والمديرية العامة للوقاية المدنية، في مناسبة اليوم الوطني للتحسيس بمخاطر حرائق الغابات في 21 مايو/ أيار الماضي، أنشطة وبرامج لتوعية التلاميذ والسكان ورواد الغابات بأخطار وعواقب الحرائق، وتنظيم مبادرات للتوعية والتعريف بمخاطر حرائق الغابات، وعقد لقاءات مباشرة مع زوار الغابات، وإجراء زيارات إرشادية للغابات الحضرية وشبه الحضرية. أيضاً عزز المغرب أسطوله الجوي الخاص بمكافحة الحرائق عبر اقتناء طائرتين جديدتين من طراز «كاندير»، ما رفع عدد الطائرات من هذا النوع في المملكة إلى ثمان. ويشهد المغرب سنوياً حرائق في غاباته التي تغطي نحو 12% من إجمالي مساحته، وكذلك في واحات النخيل التي تتركز في مناطق الجنوب الشرقي. وبحسب معطيات رسمية، التهم 466 حريقاً نحو 6420 هكتاراً من الغطاء النباتي العام الماضي، فقد كانت المساحة المحترقة أقل من تلك عام 2022، والتي قدرت بـ22800 هكتار، ما يعني انخفاض المساحة المحترقة بنسبة نحو 70%، وفق ما أعلنت الوكالة الوطنية للمياه والغابات. وتعد الغابات في المغرب، بحسب الوكالة الوطنية للمياه والغابات، فضاءً طبيعياً مفتوحاً يتعرض لضغوط كثيرة تؤثر سلباً على أدواره الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إذ تزيد هذه الضغوط مخاطر اندلاع الحرائق، خصوصاً أن الغابات المغربية تتميّز بقابلية اشتعال مرتفعة خلال فصل الصيف بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض رطوبة الهواء، وشدة الرياح الجافة والساخنة. يقول الباحث في مجال البيئة والتنمية المستدامة رئيس جمعية «بييزاج لحماية البيئة» بأغادير، رشيد فاسح، لـ«العربي الجديد»: «قطع المغرب أشواطاً مهمة جداً في التعامل مع حرائق الغابات، واكتسب تجربة كبيرة على صعيد تحسين الاستعداد المبكر للتصدي عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإنذارات المبكرة، وتجنيد أشخاص مكلفين بمراقبة الغابات خلال فصل الصيف خاصة في الأماكن المهددة. كما تحسّنت درجات اليقظة والتعاون بين المؤسسات، سواء كانت سلطات محلية أو جمعيات في المجتمع المدني أو وزارة الفلاحة أو قطاع المياه والغابات، للتصدي لأسباب الحرائق البشرية تحديداً».

ويعتبر أن اقتناء المغرب طائرات من نوع «كاندار» يدخل ضمن المخطط الوطني لمكافحة حرائق الغابات، بعدما نجحت هذه الطائرات في التصدي لمجموعة حرائق كانت ستأتي على الأخضر واليابس. ويلفت إلى أن اقتناء هذه الطائرات يجعل المغرب في حال اكتفاء ذاتي في مجال التصدي لحرائق الغابات. ويؤكد فاسح ضرورة التعاون مع المجتمع المدني لتعزيز التوعية والتحسيس، ويتحدث عن نجاح مشروع نفذته جمعية «بييزاج لحماية البيئة» بالتعاون مع «وكالة تنمية الواحات وشجر الأركان» عام 2018. والذي أنشأ قافلة تستهدف مناطق مهددة باندلاع حرائق، «إذ لم تعرف هذه المناطق أي حريق منذ أكثر من ست سنوات».

ويرى أنه «يجب تنفيذ عمل ميداني أساسي للتصدي للحرائق قبل اندلاعها عبر التوعية والتحسيس والتدخلات المستعجلة والعمل الاستباقي، وأيضاً نشر التوعية في المدارس والتعاونيات والجمعيات التي تشتغل عادة في قطاع الغابات، وتتخذه مصدراً للرزق والعيش.

التوعية مطلوبة

يلفت رئيس جمعية «المنارات الايكولوجية من أجل التنمية والمناخ» بالقنيطرة، الخبير في شؤون البيئة والمناخ، مصطفى بنرامل، إلى أن تقوية قدرات المجتمع المدني قد تخلق حلقة وصل بين الإدارات المعنية بحرائق الغابات والسكان، وتشكل وسيلة مثالية للحدّ من الحرائق من خلال توعية السكان على أسباب حدوثها.

تحقيق

في حربه المتواصلة على قطاع غزة، عزل الاحتلال الإسرائيلي الشمال عن الجنوب، فشتّت بذلك أفراد عائلات فلسطينية كثيرة من أبناء القطاع المحاصر في حين يمضي في عمليات التهجير والقتل والاعتقال والتجويع وغيرها من الجرائم

الغزيون بين الشمال والجنوب

عائلات شتّتها الاحتلال وسط الموت والاعتقال

غزة ـ **امجد ياغي**

قسم الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة إلى نصفين، الذي يحاصره منذ نحو 17 عاماً والذي يستهدفه بحرب مدفرة تتواصل لليوم 251، وذلك في الشهر الأوّل من العدوان الإسرائيلي الأخير على الفلسطينيين فيه. فقد عمدت قواته إلى عزل الشمال عن باقي القطاع، بعدما أصدرت أوامرها إلى سكان الشمال بإخلائه والتوجّه جنوباً، مدّعية أنّ تلك المناطق «آمنة». لكنّ الاحتلال الذي اعتمد سلاح التجويع في الشمال لتهجير عدد أكبر من الفلسطينيين منه، إلى جانب عمليات القصف الكثيفة وما تسبّبت فيه من مجازر، بالإضافة إلى استهداف مستشفياته، عاد ليطبّق السياسة نفسها في المناطق الواقعة جنوبي وادي غزة. واضطر الفلسطينيون إلى النزوح مرّات ومرّات، واحياناً في عمليات عكسيّة، مثلما حصل أخيراً، من رفح في اتّجاه وسط القطاع. وفي عمليات التهجير التي راحت تنفّذها قوات الاحتلال منذ الأيام الأولى من حربها التي انطلقت بها في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، شتّتت عائلات فلسطينية كثيرة في قطاع غزة. يُذكر أنّ أرباب عائلات كثيرين أثروا البقاء في شمال القطاع، ولا سيّما مدينة غزة، بهدف «حراسة» منازلهم وممتلكاتهم، وإن لم يتبقَّ كثير منها، في ما يُعَدّ صموداً في وجه العدوان. وقد أتى ذلك بعدما دفع هؤلاء أبناءهم وزوجاتهم إلى التوجّه جنوباً مع أقارب لهم. ومن بين هؤلاء أشخاص دفعوا غالباً ثمن صمودهم، إذ استشهدوا أو اعتُقلوا، في حين أنّ آخرين أبعدوا عن أفراد عائلاتهم في حين أنّ بضعة كيلومترات فقط تفصل بينهم وأحياناً بضعة أمتار.

الشهيد الفلسطيني عيسى سلامة واحد من هؤلاء، وقد سقط في شهر مايو/ أيار المنصرم، في خلال العملية العسكرية الموسّعة التي نفّذتها قوات الاحتلال في مخيم جباليا ومناطق أخرى في محافظة شمال غزة. لم تتلقَّ زوجته نبأ استشهاده إلا بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق معيّنة من المخيم، في إطار الانسحاب الجزئي في أواخر مايو، علماً أنّه كان قد أجبرها على النزوح في يناير/ كانون الثاني الماضي. وكانت أمنة سلامة قد توجّهت إلى مدينة غزة واجتازت حواجز إسرائيلية عدّة، برفقة أبنائها الثلاثة. وبعد تحقيق قوات الاحتلال معهم بخصوص مكان إقامتهم وغير ذلك، سُمح لهم بالعبور، فوصلوا إلى مدينة دير البلح في الوسط ثمّ إلى مدينة رفح في أقصى الجنوب، قبل أن يزحوا مجدداً، عكسياً هذه المرّة في اتجاه دير البلح بالتزامن مع عملية اجتياح رفح. وبعدما دفع عائلته إلى النزوح، وسط غياب الخيارات الأخرى، بقي عيسى سلامة مع شقيقه في منزل الأسرة بمخيم جباليا، المؤلف من ثلاث طبقات، ظنّاً منه أنّ الحرب لن تطول كثيراً. وتخبر أمنة «العربي الجديد» أنّ زوجها واجه الجوع والعطش وخسر كثيراً من وزنه، وتعرّض لإصابة نتيجة القصف على عدد من منازل المخيم، وخضع لعلاج في مركز جباليا الطبي قبل أن يعود إلى المنزل ويرتقي شهيداً. ولا تعلم أمنة تاريخ استشهاد زوجها بالتحديد، فهي فقدت التواصل معه منذ الأيام الأولى من العملية الإسرائيلية على المخيم التي استمرّت نحو ثلاثة أسابيع، علماً أنّها علمت لاحقاً بالنبأ عبر أشخاص عدّة، لكن من دون نتيجة. وبعدما انسحبت قوات الاحتلال، غدر على جثة زوجها وهي في حالة تحلّل، بحسب ما توضح. وتبيّن سلامة أنّ «زوجي كان يرغب في النزوح إلى الجنوب في نهاية مارس/ آذار الماضي، وسط الجوع والإذلال الذي كان الناس يتعرّضون له في خلال محاولتهم الحصول على دقيق (على سبيل المثال) وملاحقتهم من قبل الاحتلال، وقتلهم في أثناء التجمّع للحصول على مساعدات. لكنّه لم يغادر الشمال، فصديقان له حاولا النزوح لكنّهما اعتُقلا عند حاجز إسرائيلي ولم يُفرَج عنهما بعد». ولا تخفي أمنة أنّها ضغطت على زوجها للبقاء في الشمال حتى لا يُعتقَل»، تضيف أنّ «في خلال الاتصال الأخير الذي أجريته مع زوجي، كانت قذائف الاحتلال تتساقط على شارع العجارمة خلف مكان وجوده، شرقي مخيم جباليا. لكنّه استشهد أخيراً، ويُتمّ أبناؤنا الثلاثة. هو كان معيلنا، واليوم صرت أنا أمّ أبنائنا وأباهم». وتتابع أمنة: «ونحن نعيش في الوقت الراهن في خيام مع نساء تشبه حالاتهنّ حالتي، إذ فقدنَ أزواجهنّ، علماً أنّ أزواج أخريات معتقلون لدى الاحتلال».

بدوره، بقي محمد عياد يحرس منزل عائلته إلى حين تدميره على يد قوات الاحتلال، وذلك في حيّ النصر غربي مدينة غزة في منتصف إبريل/ نيسان الماضي. وبينما استشهد اثنان من أصدقاء عياد كانا يقيمان معه في منزله بعدما دفعا عائلتيهما إلى النزوح، تعرّض هو لإصابة في ساقه، وكان علاجها صعباً. وفي الوقت نفسه، تعرّضت زوجته لإصابة في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة في مايو الماضي. ولا يخفي عياد أنّ كلّ محاولاته للنزوح باءت بالفشل، ويخبر «العربي الجديد» أنّه حاول النزوح إلى الجنوب قبل أن يتعرّض للإصابة، لكنّ الاحتلال أطلق النار على الرجال من بين المهجّرين عند اقترابهم من شارع الرشيد قبل الوصول إلى الحاجز الإسرائيلي عند وادي غزة غرباً، فعاد إلى منزله حيث بقي إلى حين استهدافه بقصف إسرائيلي.

ويشير عياد إلى «الضغط النفسي الذي عشته»، وذلك «عند إصابة زوجتي، ولا سيّما أنّها لم تجد أحداً يسعفها بداية، وعند استشهاد اثنين من أصدقائي وإصابتي من دون أن أجد من ينقلني إلى نقطة صحية. فقد نزفت كثيراً، وأنا في مكاني لأكثر من نصف ساعة». ويؤكد عياد أنّ «الاحتلال يحاول قتلنا في كلّ مكان، سواء أكان ذلك في الشمال أم الجنوب (وكذلك الوسط)». ويضيف: «اتطلّع إلى نهاية هذه الحرب. فأنا أصحو فيما أحلم بأنّها تنتهي، ولا أريد الاستيقاظ على كوابيس جديدة»، لافتاً إلى أنّ «لديّ ثلاثة أبناء، في حين أنّ زوجتي لا تستطيع تدبير أمورهم لوحدهم من دوني». من جهة أخرى، ثمّة عائلات فلسطينية شتّتها الاحتلال في أثناء عمليات التهجير، إذ اعتقل أفراداً نازحين منها عند حواجزه وأعادهم إلى الشمال في حين أجبر الأفراد الآخرين على إكمال طريقهم إلى الجنوب. محمد حميد من هؤلاء الذين اعتقلتهم القوات الإسرائيلية في أثناء نزوحه مع عائلته، في نهاية إبريل الماضي. وبعد تحقيق معه على مدى يوم كامل، سمحوا لعائلته المكوّنة من ثلاثة أفراد بمتابعة سيرها في اتجاه الجنوب، فيما أعادته هو إلى مدينة غزة الشمالية. وتخبر أسماء حميد، زوجة محمد، التي بلغت جنوبيّ قطاع غزة أنّها صارت وحيدة مع طفليها ووالدة زوجها، وأنّهم يقيمون برفقة عائلة جيرانهم التي نزحت كذلك من مدينة غزة، في خيمة مهترئة وسط حرارة شديدة ونقص في الغذاء والدواء والمياه. وتبيّن لـ«العربي الجديد» أنّها نزحت، في خلال أقلّ من شهر ونصف شهر، ثلاث مرّات: في المرّة الأولى إلى مدينة رفح، والمرّة الثانية في قلب رفح نفسها، ثمّ إلى منطقة المواصي غربيّ مدينة خانيونس الجنوبية. وتذكر حميد أنّ استجواب زوجها من قبل قوات الاحتلال تضمّن أسئلة كثيرة، في حين تعرّضت هي للتفتيش وصودر هاتفها وهاتف محمد من دون معرفة السبب. وتلفت إلى أنّ زوجها تنقّل في شمال قطاع غزة، وهو يحاول تفادي القصف الإسرائيلي، وهو اليوم في غرب مدينة غزة، وهي تتواصل معه عبر هواتف نازحين آخرين معها في المخيم نفسه وهواتف آخرين موجودين معه.

وتؤكد حميد: «عندما نزحنا، اعتقلت قوات الاحتلال عدداً من الرجال كانوا وراءنا، كذلك اعتقلت نساءً وفصلتهنّ عن أزواجهنّ واطفالهنّ». وقد عمدت إلى استجواب عدد من الأطفال والتدقيق في أعمارهم، ولا سيّما المراهقون». وتتابع أنّ قوات الاحتلال «تعاملت معنا في أثناء التحقيق على أنّ كلّ ما نقوله كذب، ولم تفرّق بين طفل وامرأة ولا حتى مسنّ»، لافتةً بقولها: «أنا اليوم أعيش وسط ظروف نفسية صعبة». ولا تخفي حميد أنّها تحاول الآن «الحصول على الحليب والمياه والطعام، علماً أنّ لديّ طفلاً وُلد قبل العدوان. وفي حين أحاول تعبئة المياه، فإنّ الناس يساعدونني في بعض الأحيان، نظراً إلى أنّني مرضعة، لكنّ الحال تختلف في أحيان كثيرة عندما يحاول الجميع السعي وراء فرص الحصول على الطعام والشراب». وتشكو: «لا يمكنني الانتظار، وطفلي في الأيام الأخيرة يعاني من الجفاف بسبب سوء التغذية وقلّة المياه»، مشدّدةً على أنّ «الاحتلال فرّقنا عن زوجي وهو يحاول قتلنا ببطء».

من الفلسطينيين الصامدين في شمال قطاع غزة المعزول والمنكوب (عمر القطاع/ فرانس برس)

251
هو عدد الأيام التي يواصل الاحتلال الإسرائيلي فيها حربه على الفلسطينيين في قطاع غزة، عازلاً الشمال عن الجنوب.

ليبيا تواصل برنامج العودة الطوعية للمهاجرين

تتوفر أدلة على انخفاض عدد المهاجرين السريين في ليبيا مع استمرار تنفيذ برنامج عود تهم الطوعية إلى بلدانهم، لكن هناك طرف تهريب تنشط في الشرق تحديداً

طرابلس ـ **أسامة علي**

تواصل ليبيا تنفيذ برنامج ترحيل وإعادة المهاجرين السريين إلى بلدانهم لوقف تحوّل هذا البلد إلى طريق رئيسية للوصول إلى أوروبا. ومع بدء تطبيق الأمم المتحدة برنامج العودة الطوعية للمهاجرين عام 2018، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة عودة 16 ألف مهاجر إلى بلدانهم في العام نفسه، وبعدها أكثر من 5 آلاف عام 2019. والعام الماضي جرى ترحيل 1069 مهاجراً، بحسب تصريحات أدلى بها وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس، عماد الطرابلسي، الذي أمل في مضاعفة هذا العدد هذا العام. والأسبوع الجاري أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في بنغازي، ترحيل نحو 30 مهاجراً من جنسيات أفريقية إلى بلدانهم، و26 من الجنسية المصرية، وحدد إجمالي المرحلين في إبريل/ نيسان الماضي بـ464 من مختلف الجنسيات. للهجرة بأن 80 ألف مهاجر سرّي جرى إعادتهم طوعاً من ليبيا إلى دولهم الأصلية منذ عام 2015، ضمن برنامج العودة الطوعية. وأشارت الى أنها قدمت مساعدات لمهاجرين من 49 جنسية أفريقية وآسيوية. وتصف المنظمة الأممية برنامج العودة الطوعية بأنه «الطريقة الكريمة لعودة المهاجرين إلى ديارهم، وإعادة بناء حياتهم»، في وقت تحاول ليبيا الإفادة من البرنامج لتخفيف أعباء المهاجرين الذين يزداد عددهم. وأوضحت المنظمة الأممية أن 2733 من المهاجرين الذين أعيدوا ضمن برنامج العودة الطوعية وقعوا ضحايا لتجار البشر، ومن بينهم 843 طفلاً غير مصحوبين من أهلهم. وأشارت إلى أن أكثر من 5 آلاف احتاجوا إلى خدمات طبية عاجلة، مؤكدة أن المرحلين يتلقون دعماً أولياً لدى وصولهم إلى بلدانهم. وطالبت المنظمة المجتمع الدولي بتقديم مساعدات الدعم الشامل لإعادة دمج المهاجرين العائدين، وهي تشمل الاحتياجات الفردية، والمجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية. لكن أستاذ علم الجغرافيا البشرية، المهتم بقضية المهاجرين حمزة الصديق، يقول لـ«العربي الجديد» إن «أعداد المهاجرين المرحّلين من ليبيا التي أعلن عنها منذ عام 2018 لا تمثّل إلا نسبة بسيطة من إجمالي عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا. وينقل عن تقارير دولية أن عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا حالياً يتجاوز 700 ألف، بخلاف آخرين خارجين عن السيطرة، ويجري تهريبهم عبر الصحراء إلى نقاط تهريب أخرى تقع على الساحل الشمالي للبحر، تمهيداً للتوجه إلى أوروبا».

ويلفت إلى أن «التقارير الدولية تؤكد حصول نشاط التهريب عبر السواحل الشرقية لليبيا، وهذا نشاط مقصود لدوافع سياسية تقف وراءه السلطات في شرق ليبيا، لممارسة ضغوط على أوروبا من أجل التعامل معها، وفرض شرعيتها خارج البلاد».

وأخيراً عقدت حكومة مجلس النواب المؤتمر الأفريقي - الأوروبي حول الهجرة، بمشاركة «رئيس الحكومة» أسامة حماد (المعينة من مجلس النواب، وغير المعترف بها دولياً) وعدد من أعضاء مجلس النواب، ورئيس البرلمان الأفريقي فورتشن شاورمبيرا، وممثلي وفود أفريقية وأوروبية. وشدد حماد، في كلمته خلال المؤتمر، على أن ليبيا بلد لعبور المهاجرين، وليست مقصداً لهم، وأكد ضرورة إرساء التنمية في الدول الأفريقية المصدرة للمهاجرين. ودعا ضمن توصيات المؤتمر إلى إنشاء «صندوق تنمية أفريقيا» لمعالجة مشكلات الهجرة السرّية.

ورغم أن المؤتمر عقد في ظل الانقسامات المحلية الليبية، ومحاولات الاستثمار السياسي، يرى الصديق أنه «خطوة مهمة على طريق تعزيز فكرة أن ليبيا بلد ممر، وأن الأوروبيين يجب أن ينتهجوا سياسات وقف الهجرة من مصدرها، والتوقف عن التفكير في توطينهم في ليبيا». ويؤكد الصديق أن «التقارير الدولية التي رصدت انخفاض عدد المهاجرين المارين عبر ليبيا، وانتقالهم عبر تونس تحديداً تدل على وحدة القرار الليبي في شأن حل أزمة الهجرة، وانتقال خطر هذا الملف إلى دول أخرى مثل تونس ومصر. وسيشكل ذلك عامل ضغط جديد للتوجه نحو إنشاء صناديق ومشاريع للتنمية في الدول الأفريقية من أجل الحدّ من ظاهرة الهجرة».

ويشير الصديق إلى أن «الهجرة تزيد عصابات التهريب والانفلات الأمني، واحتمال ارتباطها بخطر الإرهاب. ومن بين الخطط التي فكرت دول عدة متضررة من أزمة المهاجرين بتنفيذها نقل معركة الهجرة من البحر المتوسط إلى الحدود الجنوبية لليبيا، من أجل تقليل مخاطر مرور المهاجرين إلى الشمال، لكن تغيّر مسارات المهاجرين عبر الشواطئ الشرقية لليبيا وتونس جعل هذه الدول تعيد التفكير في خططها». وما يدعم حديث الصديق إعلان إيطاليا، على هامش تنظيمها قمة عن الهجرة في روما في فبراير/ شباط الماضي، مبادرة للتعاون مع دول أفريقية عدة في مجالات الطاقة والبنية التحتية لتحسين ظروف هذه الدول، باعتباره من عوامل وقف تدفقات الهجرة غير الشرعية منها.

عاد 80 ألف مهاجر طوعاً من ليبيا إلى بلدانهم منذ عام 2015 (محمود تركية/ فرانس برس)

تأمل ليبيا في مضاعفة عدد المهاجرين المرحلين (حازم تركية/ الأناضول)

ارباب عائلات كثيرة آثروا البقاء في شمال القطاع لحراسة منازلهم

ثمّة غزيون دفعوا غاليا ثمن صمودهم بالشمال إذ استشهدوا او اعتُقلوا

تشديد التعبئة في أوكرانيا يفاقم ظاهرة التهرب من التجنيد

مع إطالة أمد الحرب المفتوحة مع روسيا بلا انفراجة في الأفق المنظور، تواجه أوكرانيا تحدي تجنيد مزيد من الشبان وسط عزوف ملحوظ عن التطوع للذهاب إلى جبهات القتال

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يتزايد عزوف الأوكرانيين عن التطوع للذهاب إلى جبهة القتال في ظل تواصل الحرب مع روسيا، وتتزايد حالات التهرب من التعبئة الإلزامية التي صدر في مايو/ أيار الماضي قانون جديد يشدد إجراءاتها. وينص القانون الذي دخل حيز التنفيذ في 18 مايو، على إلزام جميع الذكور بين الـ18 والـ60 سنة بتحديث بياناتهم لدى لجان التجنيد خلال شهرين حدا أقصى، من دون انتظار استدعائهم، كما يلغي إمكانية تأجيل الالتحاق بالخدمة لمجموعة من فئات الذكور، بمن فيهم من يتلقون التعليم العالي، والعاملون بالمؤسسات التابعة لوزارة الدفاع، وغيرهم. وتتقسم أساليب التنصل من التجنيد إلى ما يغلب عليه الطابع القانوني مثل الزواج من امرأة معوقة، أو لديها ثلاثة أبناء من زواج سابق، أو التوظيف بمنشآت استراتيجية ثم السفر في مهمة عمل، إضافة إلى الحصول على الإعفاء الصحي، وهناك أساليب غير قانونية مثل عبور الحدود بعيداً عن المنافذ الرسمية. وفي بعض الأحيان، تنتهي محاولات عبور الحدود تلك بوفيات، إذ أعلنت هيئة حرس الحدود الأوكرانية في مطلع يونيو/حزيران الحالي، مصرع نحو 45 شخصاً خلال محاولتهم التسلل عبر الجبال أو عبور الأنهار في غرب البلاد هرباً من التجنيد إلى بلدان أوروبية. ويعد عبور نهر تيسا على الحدود الأوكرانية الرومانية أحد الخيارات المفضلة لدى الفارين من التجنيد، ومنذ تحديث قانون التعبئة في مايو الماضي، ليشمل فئات أكثر من الذكور، ارتفعت كلفة خدمات المهربين إلى آلاف الدولارات، وفق ما يتم تداوله في الصحافة الأوكرانية.

وينتمي المهربون في الغالب إلى المناطق الحدودية، وهم يبحثون عن «زبائن»، وينظمون عمليات التهريب كونهم يعلمون تفاصيل المنطقة جيداً، إذ يصل المتهرب إلى نقطة متفق عليها مسبقاً، ثم يصحبه المهرب المحلي عبر الغابة، أو يعبر معه الحدود، وهناك من يتسنى له الهروب من البلاد، بينما آخرون يوقفهم أفراد الأمن أو حرس الحدود. ويرى الأكاديمي الأوكراني، إيغور سيميفولوس، أن الحياة اليومية في أوكرانيا تتواصل طبيعية، معتبراً أن التهرب إلى التعبئة العسكرية هو ظاهرة اعتيادية في أي دولة تعتمد التجنيد الإجباري، لا سيما في زمن الحروب التي تؤدي حتماً إلى تغيير في أنماط الحياة اليومية. ويقول سيميفولوس في اتصال مع «العربي الجديد» من العاصمة كييف: «حركة مترو الأنفاق والشاحنات لم تتوقف، وحالة الفوضى ناجمة عن الإجراءات البيروقراطية، خاصة بعد أن تم تبني قانون التعبئة بعجالة من دون آليات لتطبيقه بصورة ملائمة. لكنه من الجيد أنه تجري مناقشة القانون علناً في المجتمع».

ويقلل الأكاديمي الأوكراني من أهمية الأنباء حول تزايد حالات فرار المطلوبين للتجنيد، مضيفاً: «هذا الوضع طبيعي بالنسبة إلى أي دولة تعتمد التجنيد الإلزامي أثناء الحرب، فمن الصعب نفسياً على المرء الانتقال من حالة السلام إلى الحرب، والاحتمال للأوامر بدلاً من البقاء بالمنزل». يقر الصحافي والباحث المختص في الشؤون الأوكرانية، فسطنطين سكوركين، بأن الموجة الحالية من التعبئة تختلف عن سابقاتها من حيث تراجع عدد المتطوعين وعزيمتهم. ويقول لـ«العربي الجديد»: «تتسم الموجة الحالية من التعبئة بتراجع عدد المتطوعين وأصحاب العزيمة، إذ إن من يريد القتال قد التحق بالفعل بالجيش. هذا الوضع طبيعي في ظل إطالة أمد الحرب وتزايد الخسائر وحالة إنهاك المجتمع. تأثر المزاج العام بفشل الهجوم المضاد في العام الماضي، وتغيير القائد العام، فاليري زالوجني، والذي كان يحظى بشعبية وثقة كبيرتين». وحول تأثير التعبئة على الاقتصاد الأوكراني، يضيف: «تؤدي التعبئة في أي دولة إلى تقليص الأيدي العاملة، وأوكرانيا ليست استثناء، إذ تكبد اقتصادها خسائر فادحة من جراء الحرب، وموجة اللجوء إلى الخارج، ما يجعل التعبئة عبئاً، سواء لجهة الاقتصاد، أو لجهة إرغام الذكور على القتال من دون تقديم حوافز مالية لهم، على غرار ما تقدمه روسيا لعسكرييها». وفي موسكو، يجزم الصحافي المختص في الشأن الأوكراني، الكسندر تشالينكو، بأن تراجع تقبل الأوكرانيين للتعبئة يعود إلى فشل الهجوم الأوكراني المضاد في العام الماضي، مقراً في الوقت نفسه بأنه لا مجال للحديث عن انهيار خطوط الدفاع الأوكرانية على جبهة القتال. ويقول لـ«العربي الجديد»: «الذكور الأكثر عزيمة على القتال ذهبوا إلى الجبهة بإرادتهم، أما من يتم إلزامهم بالذهاب، فلن يخاطروا بأرواحهم، بل سيفضلون البقاء داخل الخنادق، أو سيسلمون أنفسهم للأسر». وحول رؤيته لأسباب تراجع عزيمة الأوكرانيين على النصر، يضيف تشالينكو: «في عام 2022، كانت هناك آمال في النصر بعد إقصاء القوات الروسية من مشارف كييف وتشيرنيهيف وخاركيف وخيرسون، وساد شعور بأن الجيش الروسي ضعيف. لكن المزاج العام تغير بعد فشل الهجوم الأوكراني المضاد في العام الماضي، إذ بات الجميع يدركون انعدام آفاق النصر، ولا أحد يريد أن يكون هدفاً للمدافع».

تراجع إقبال الأوكرانيين على مراكز التجنيد (أ ف ب/ Getty)